البايع لان المرض يزداد شيأ فشيأ الى الموت فلم يحصل بالسابق وللمشتري ارش
المرض وهو مابين قيمة المبيع صحيحا ومريضا من الثمن فان كان المشتري عالما به
فلا شيء له ويقع على مسألتي الردة والمرض مؤنة التجهيز فهي على البايع
في ثلاثة وعلى المشتري في هذه ولو باع حيوانا وغيره بشرط براءته من
العيوب في المبيع برئ عن عيب باطن بحيوان موجود فيه حال العقد
جهله بخلاف غير العيب المذكور فلا يبرأ عن عيب في غير الحيوان ولا فيه لكن
حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقا لانصراف الشرط الى ما كان موجودا
عند العقد ولا عن عيب ظاهر في الحيوان علمه البايع اولا ولا عن عيب باطن
في الحيوان علمه والاصل فيه ما رواه البيهقي وصححه ان ابن عمر باع عبدا
له بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري به داء لم تسمه لي
فاختصما الى عثمان فقضى على ابن عمر ان يحلف لقد باعه العبد وما به داء
يعلمه فابى ان يحلف وارتجع العبد فباعه بالف وخمسمائة دل قضى عثمان بعد الصحابة
على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضي
الله عنه وقال الحيوان يتغذى في الصحة والسمع وتحول طباعه فقلما ينفك
عن عيب خفي او ظاهر لا يعلمه فيحتاج البايع فيه الى شرط البراءة لئلا يلزم البيع فيما
لا يعلمه من الخفي دون ما يعلمه مطلقا في حيوان او غيره لتلبيسه فيه وما لا يعلمه
من الظاهر فيما لندرة خفايه عليه او من الخفي في غير الحيوان كالجوز واللوز الذي الغا
لب عدم تغيره بخلاف الحيوان والبيع مع الشرط المذكور صحيح مطلقا كما علم مما
باب المناهي لان شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال وهو السلامة من العيوب

ولو شرط البراءة عما يحدث منها قبل القبض ولو مع الموجود منها بيع

الشرط لانه اسقاط للشيء قبل ثبوته فلا يبرأ من ذكر ولو شرط البراءة عن
عيب عينه فان كان مما لا يجاب ان ذكروا وسمته او اباق يبرئ منه لان ذكرها
اعلام بها وان كان مما يجاب ان ذكر هي فان اراه اياه فكذلك والا فلا يبرأ منه لفوات
الاغراض باختلاف قدره ومحله ولو تلف بعد قبضه اي المشتري مبيع
بفتح زدته بتولي غير ربوي بيع بجنسه حيا كان التالف او ميتا عما كان
اعتقه او وقفه او استولد الامة ثم علم عيبا به فله ارش لتعذر الرد ولو تلف
بفعل المبيع وسمي الماخوذ ارشا لتعلقه فالارش وهو المخصوصة فلو اشترى
ما يعتق عليه او غيره بشرط العتق واعتقه ثم علم بعيبه استحق الارش كما
نحه السبكي من وجهين الاترجيح فيهما في الروضة كاصلها اما الربوي المذكور كطعام
ذهب بيع بوزنه ذهبا فان معيبا بعد تلفه فلا ارش فيه والا نقص الثمن
فيصير الباقي منه مقابلا بالكل منه وقد كذا ربا وعبد وهو اي الارش جزء من
ثمنه اي المبيع نسبته اليه اي نسبة جزء الثمن كنسبة ما نقص العيب
من القيمة لو كان المبيع سليما اليها فلو كان قيمته بلا عيب مائة وبه
تسعين فنسبة النقص الى القيمة عشر فالارش عشر الثمن وانما كان الرجوع بجزء
من الثمن فان كان قبضه رد جزأه والا سقط عن المشتري بطلبه ولو رده
المشتري بعيب وقد تلف الثمن حسا او شرعا كان اعتقه او تعلق به حق
لازم كرهن وشفعة اخذ بدله من مثل او قيمة ويعتبر اقل قيمتهما
اي المبيع والثمن المتقومين من وقت بيع الى وقت قبض لان قيمتها ان كانت

ولو شرط البراءة